الثروة السمكية فى مصر

المعوقات.. وسبل التنمية

د.مصطفى فايز
كلية الطب البيطرى- جامعة قناة السويس

شهد إنتاج الأسماك فى مصر تطوراً كبيراً، خاصة فى الفترة من عام ١٩٨٠ حتى الآن (حيث كان الإنتاج السمكى فى مصر حوالى ١٤٠ ألف طن، منها ١٩ ألف طن من الاستزراع السمكى بما يمثل ٥ر٣١٪ من إجمالى الإنتاج، فى حين أصبح عام ٢٠٠٤ حوالى ٨٦٥ ألف طن، منها ٤٧١ ألف طن من الاستزراع السمكى بما يمثل ٥٤٪ من إجمالى الإنتاج القومى). أى أن الاستزراع السمكى قد تضاعف حوالى ٢٥ مرة خلال الربع قرن الماضى، فى حين أن الصيد الحر تضاعف حوالى ٣ مرات فقط خلال الفترة نفسها، مما يجعل من الضرورى مراجعة بعض القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم العمل وتحديد الاختصاصات داخل هذا القطاع.

أهم المعوقات:

سوف نستعرض فيما يلى بعض المعوقات التى لها تأثيرات سلبية على خطط تنمية الإنتاج السمكى فى مصر فيما يلى:

١- يعتبر التداخل الإدارى بين جهات مختلفة من أول المعوقات لتطوير إنتاج الأسماك فى مصر.

ويشترك فى ذلك جهات عديدة؛ حيث إن كل هذه الجهات والهيئات الممثلة لها تكون لها مجموعة من الطلبات التى قد يكون بعضها منطقيًا أو غير ذلك، مما يجعل المستثمر يقضى وقتًا طويلا قد يصل إلى سنوات للحصول على موافقة هذه الجهات، الأمر الذى يؤدى فى كثير من الأحيان إلى إحجام المستثمر سواء المحلى أو الأجنبى عن الاستثمار فى هذا القطاع الواعد. وينسحب هذا الموضوع على تراخيص المراكب والصيد بالبحيرات ونهر النيل وكذلك على الاستثمار فى مجال الاستزراع السمكى. ولا يخفى بطبيعة الحال أن هذه معوقات مصطبغه من أجل فتح أبواب خلفيه للرشاووى والعمولات وهذه التصرفات تضر بالثروة القومية من الأسماك وتعيق التقدم فى هذا المجال.

٢- كما تعد القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم العمل داخل قطاع إنتاج الأسماك واحدة من المعوقات الرئيسية فى سبيل التطوير، حيث إن معظم هذه التشريعات صدرت خلال فترة الثمانينيات التى كان يُعتمد فيها على الصيد الحر كمصدر رئيسى للإنتاج السمكى فى مصر، وحيث كان الاستزراع السمكى يمثل النصيب الأقل من إجمالى الإنتاج

القومى. غير أن هذه التركيبة تغيرت فى السنوات القليلة الأخيرة؛ حيث زاد الإنتاج من الاستزراع السمكى وأصبح يمثل أكثر من ٥٤٪ من إجمالى الإنتاج. كما أن هناك طفرة كبيرة فى مجال التقنيات المستخدمة فى هذا المجال، واختلافًا فى السبل التى كانت مستخدمة فى استزراع الأسماك فى فترة الثمانينيات. ولم يصبح الأمر مقصورًا على تعريف الاستزراع بأنه عبارة عن حجز مجموعة من الأسماك لفترة زمنية معينة ثم يتم صيدها. بل يتطلب الأمر إعداد بنية أساسية قوية تمكن المنتج من تحقيق الإنتاج الاقتصادى الأمثل، والذى يتطلب معه ضرورة وجود تشريعات تنظم

يعد التداخل الإدارى بين جهات مختلفة.. أول وأخطر معوقات تطوير إنتاج الأسماك فى مصر

قواعد عمليات الإنتاج وتحدد مدة الإيجار وطبيعة العلاقة الإيجارية بين الهيئة والمستثمر وكذلك العلاقات مع البيئة المحيطة.

الوضع الحالى:

١- يشكل الإنتاج السمكى ٨٪ من إجمالى الإنتاج الزراعى، وبما يقدر بحوالى ٢٢٪ من إجمالى الإنتاج الحيوانى.

٢- قيمة الإنتاج السمكى السنوى حوالى بليون دولار أمريكى.

٣- متوسط استهلاك الفرد من الأسماك ١٥ كجم/سنة.

٤- تشمل القوى البشرية العاملة فى قطاع الإنتاج السمكى فى مصر:

أ- ٢٠٨ آلاف فرد يعمل فى حرفة الصيد الحر.

ب- ٧٥٠ ألف فرد فى مجال الاستزراع والتعبئة والتوزيع.

جـ- يقدر عدد العاملين فى الإنتاج السمكى بشكل غير مباشر بحوالى ٥ ملايين شخص (الثلج والمراكب وأعمال الصيانة للمراكب والشِباك والنقل وتصنيع البوكس والحراسة...إلخ).

٥- يعمل فى مجال الإنتاج السمكى فى مصر عدد ٩٢

جمعية تعاونية يضمها الاتحاد التعاونى للثروة المائية والمشكلة طبقًا للقانون ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ وتتبع الثروة السمكية إداريًا.

٦- فى عام ٢٠٠٤ تم استيراد ٢٢١ ألف طن بزيادة قدرها ١٣٤٪ على عام ٢٠٠١.

٧- فى عام ٢٠٠٤ تم تصدير ١٩١٠ أطنان بقيمة ٩٧٥ ألف دولار بانخفاض قدره ٣٨٪ عن عام ٢٠٠٣.

سبل تنمية الثروة السمكية:

يجب وضع خطة قومية لاستمرار تطور الإنتاج السمكى فى مصر من خلال جذب المزيد من الاستثمارات إلى هذا القطاع ليحقق الاكتفاء الذاتى ويفتح أسواقًا تصديرية. هذا بالإضافة إلى الاستفادة من الميزة النسبية لمصر فى إنتاج

مطلوب وضع خطة قومية لاستمرار تطور الإنتاج السمكى فى مصر.. من خلال جذب المزيد من الاستثمارات لهذا القطاع

أنواع سمكية مطلوبة على مستوى العالم. مع التركيز على الاستزراع السمكى بوصفه سبيلا مازال يمكن مضاعفته خلال فترة زمنية قصيرة والوصول إلى إنتاجيات عالية من وحدة المساحة، والتى يمكن أن تتضاعف عدة مرات عما هى عليه الآن وذلك من خلال تطبيق التقنيات الحديثة فى مجال الاستزراع السمكى.

الأهداف المنوطة بالهيئة العامة للثروة السمكية

يناط بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية مجموعة من الأهداف هى:

١- تنمية مصادر الثروة السمكية والإشراف على تنفيذ قوانين الصيد، مع إزالة العوائق أمام المربين والعاملين فى هذا الاستثمار العام الذى يزيد من الإنتاج السمكى الهام فى مصر.

٢- إجراء البحوث والدراسات الخاصة بزيادة الإنتاج وخفض التكاليف.

٣- إقامة المشروعات التجريبية والنموذجية ووضع خطط وبرامج التدريب.
٤- تنظيم استغلال مناطق الصيد والمرابى والمزارع السمكية وتأجير المسطحات المائية لإقامة المزارع السمكية.
٥- تخطيط مشروعات الثروة السمكية والتصنيع السمكى وتنفيذ ما تطلبه المحافظات من هذه المشروعات.
٦- العمل على تطوير حرف الصيد ونشر الميكنة وأساليب الصيد الحديثة؛ حيث إن الهيئة هى الجهة الإدارية المختصة بالنسبة للجمعيات التعاونية السمكية.
٧- الحصر الميدانى لموارد الثروة السمكية.
٨- المشاركة والمساهمة فى إنشاء مشروعات مشتركة وفقًا لقانون استثمار المال العربى والأجنبى.
٩- وضع السياسات التسويقية والسعرية للأسماك المحلية والمستوردة.
١٠- تقديم الخبرة الفنية وإبداء المشورة ووضع التصميمات والرسومات وإجراء الدراسات الفنية والجدوى الاقتصادية للمشروعات المتصلة بالثروة السمكية لمن يطلبها.

الجهد المأمول من الهيئة العامة للثروة السمكية

إن الدور الأهم لهيئة الثروة السمكية يتلخص فى تنمية هذا القطاع من خلال: بحث السبل المثلى للاستفادة من الإمكانات المتاحة، والعمل على تطوير هذا القطاع المهم من خلال تقديم مجموعة من الخطط والبرامج على صورة حزم تطبيقية متكاملة بهدف إحداث انطلاقة فى هذا المجال، خاصة أن ما تم تحقيقه خلال الفترة الماضية اعتمد بالدرجة الأولى على جهد القطاع الخاص. إلا أنه فى المرحلة الحالية يجب أن يكون للهيئة دور فى

تفعيل دور الإرشاد السمكى.. واحد من أهم الأدوار التى يجب أن تقوم بها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

تنظيم نمو هذا القطاع وإلا تحولت كل الجهود إلى عشوائيات يصعب التحكم فيها فيما بعد. فمثلا إذا ما تُرك قطاع الصيد الحر ينمو بشكل عشوائى من خلال استصدار تراخيص للمراكب أو تصاريح للصيد دون تنظيم فإن الأمر قد يصل إلى نقطة اللاعودة وحدوث استنفاد للمخزون السمكى المستدام فى مناطق الصيد، الأمر الذى يؤدى بالثروة السمكية الموجودة بالمياه الإقليمية والاقتصادية إلى الانهيار. كما أنه يجب أن يكون للهيئة دور فى تطبيق فترات منع الصيد بالتعاون والتنسيق مع الجهات التنفيذية مثل شرطة المسطحات وحرس الحدود والمنظمات الأهلية مثل الاتحاد التعاونى للثروة المائية وتوعية جمعيات الصيادين بأهمية هذه الفترات لهم. كما يجب دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تطبيق فترات منع الصيد على مجتمع الصيادين، وضرورة توضيح أهمية التنفيذ هذا المنع للسماح للأسماك بالتكاثر وحماية اليرقات بعيدًا عن متناول شباك الصيد. كما أن تحديد جهد الصيد والمخزون السمكى لكل منطقة من الأمور المهمة التى يجب أن تقوم الهيئة به من خلال دراسات حديثة بالتعاون مع الجهات البحثية المختلفة والاستعانة بخبرة أجنبية إذا لزم الأمر.

كما أن تفعيل دور الإرشاد السمكى هو أيضًا واحد من أهم الأدوار التى يجب أن تقوم بها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية من خلال: عقد اللقاءات والندوات المستمرة، وكذلك المشاركة بفعالية فى كل التجمعات العلمية بهدف الاستفادة من الدراسات والبحوث التى تجرى لتطوير وتحديث هذا القطاع.